الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الثالث من عام 2021)

من 2021/7/1-2021/9/30

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات).....4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي.....18

خامساً : نشاط التخصيم 21

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي.....25

سابعاً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر.....29

ثامناً: أخبار الهيئة.....36

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	13,953.26	5,536.49	152.02%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	29,156.56	19,574.86	48.95%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	1,906.50	11,161.50	-82.92%
قيمة إصدارات السندات الخضراء (بالمليون جنيه)	1,565.00	0.00	-
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم	46,581.32	36,272.85	28.42%

يتضح من البيانات زيادة قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الثالث من عام 2021 بنسبة بلغت نحو 28.42%، مع زيادة قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 152% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وزيادة قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 48.95%، بينما انخفضت قيمة سندات التوريق بنسبة 82.92%.

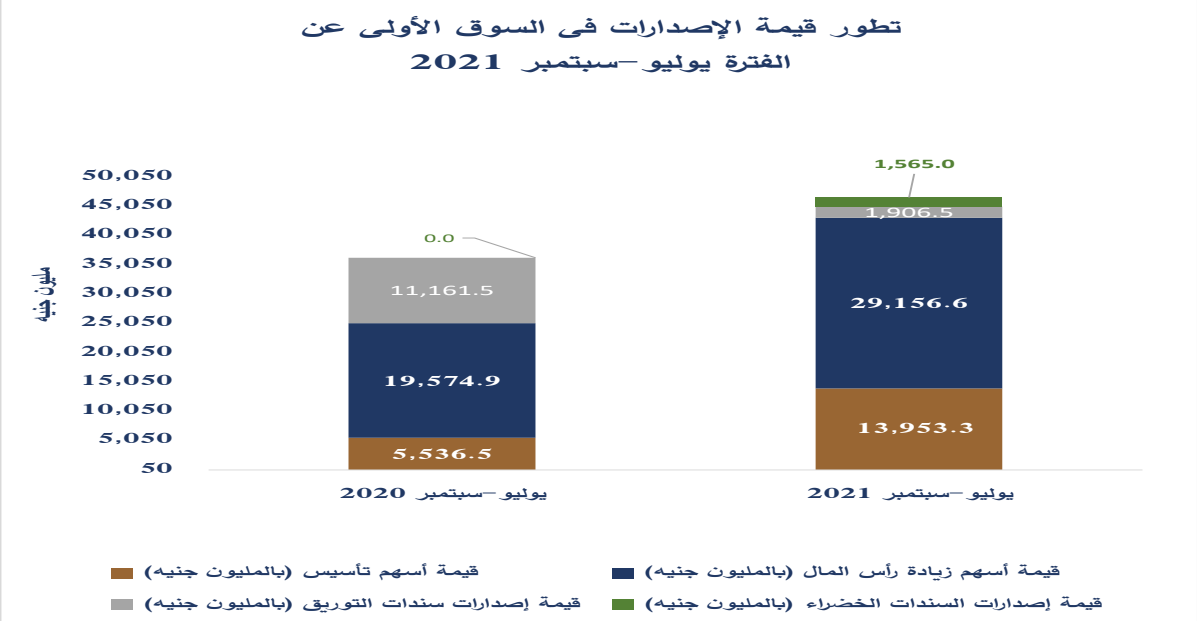

جدول (1-2): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (سندات)

البيان	يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020	معدل التغير (%)
عدد إصدارات السندات (توريق أو شركات)	5	4	25.00%
عدد إصدارات السندات الخضراء	1	0	-
إجمالي عدد إصدارت السندات	6	4	50%
قيمة اصدارات السندات (توريق وشركات) (بالمليون جنيه)	1,906.50	11,161.50	-82.92%
قيمة اصدارات السندات الخضراء (بالمليون جنيه)	1,565.00	0	-
إجمالي قيمة إصدارت السندات	3471.50	11,161.50	-68.90%

بلغ عدد إصدارات سندات (التوريق والشركات) 5 إصدارات خلال الربع الثالث من عام 2021، مقارنة بـ 4 إصدارت خلال الربع المناظر من العام السابق، بالإضافة إلى عدد 1 إصدار للسندات الخضراء ليصبح إجمالي عدد إصدارات السندات 6 إصدارات خلال الربع. وقد بلغت قيمة إصدارات سندات (التوريق والشركات) 1906.5 مليون جنيه خلال الربع الثالث من عام 2021، مقارنة بـ 11161.5 مليون جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، كما بلغت قيمة إصدارات السندات الخضراء 1565 مليون جنيه؛ لتصبح إجمالي قيمة السندات المصدرة 3471.5 مليون جنيه خلال الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بـ 11161.5 مليون جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، بمعدل انخفاض بلغ 68.90%.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	نهاية سبتمبر 2021	نهاية سبتمبر 2020	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	10,517.03	10,989.27	-4.30%
EWI EGX70	2,722.61	2,003.37	35.90%
EGX100 EWI	3,671.65	2,896.15	26.78%
مؤشر تميز	4,744.26	-	-

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث عن عامي 2020&2021)

*: تم استحداث مؤشر تميز بدلًا من مؤشر النيل.

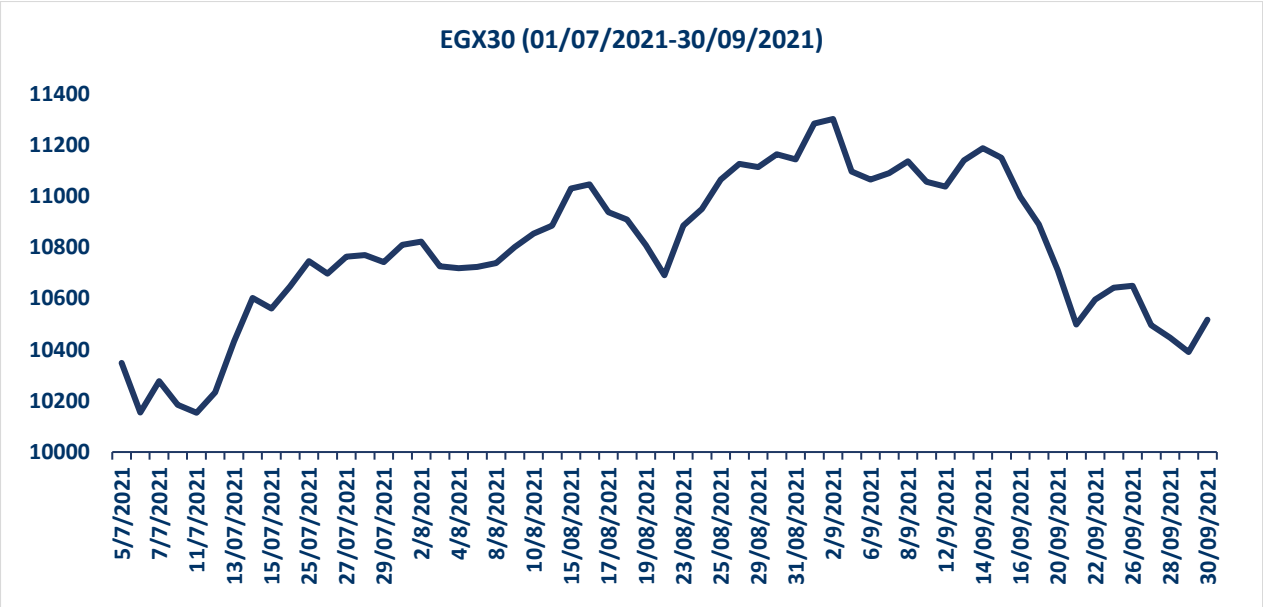

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يوليو –سبتمبر 2021):

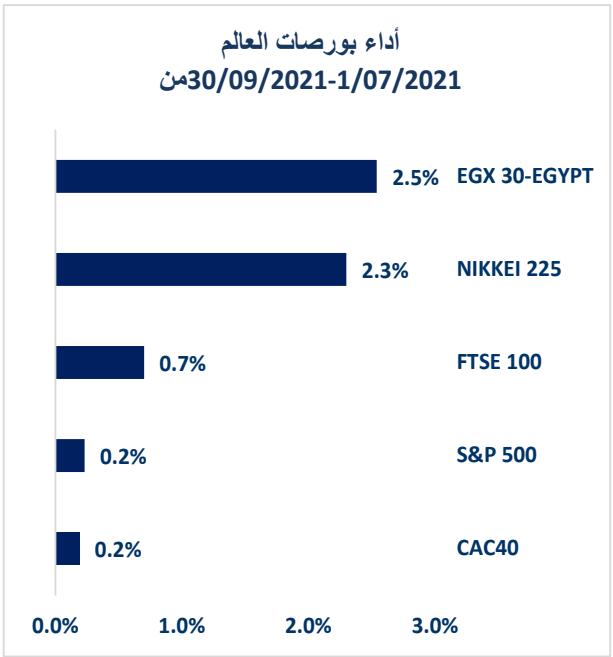

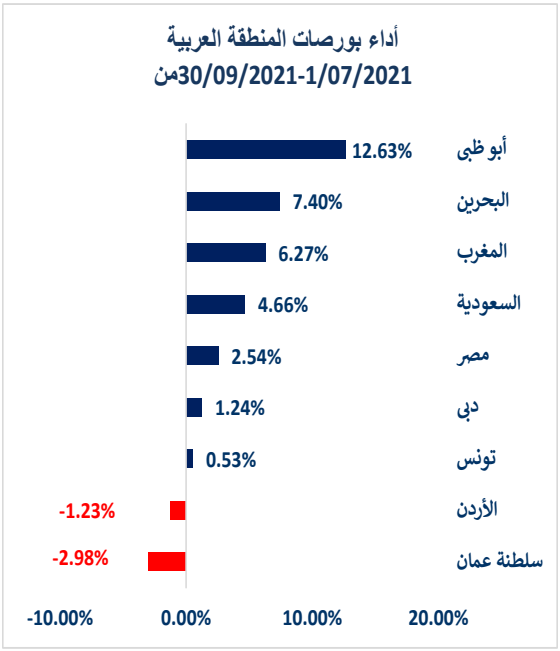

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يوليو–سبتمبر 2021:

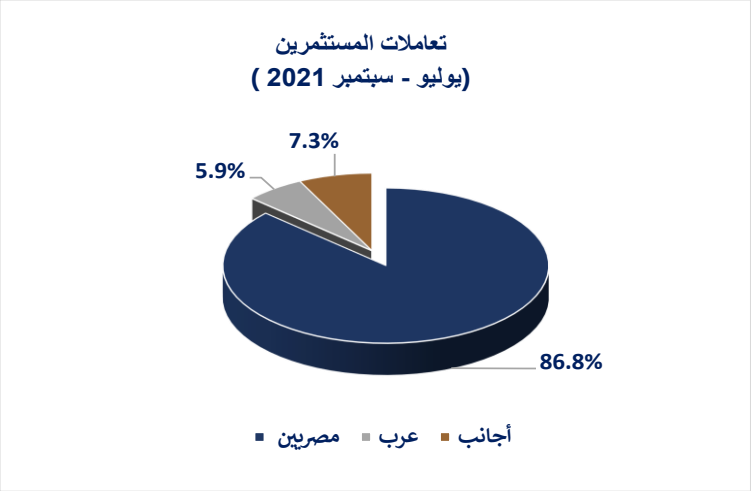

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 86.8% ثم الأجانب بنسبة 7.3% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 5.9%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-4): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــان	يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) -تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	101,492.61	78,250.95	29.70%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	820.05	410.25	99.89%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) -OTC (بالمليون جنيه)	30,055.63	10,433.16	188.08%
السندات (بالمليون جنيه)	145,648.29	55,381.94	162.99%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	0.49	0.08	512.50%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	277,197.02	144,066.13	92.41%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	31,766.17	28,360.59	12.01%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2020 & 2021).

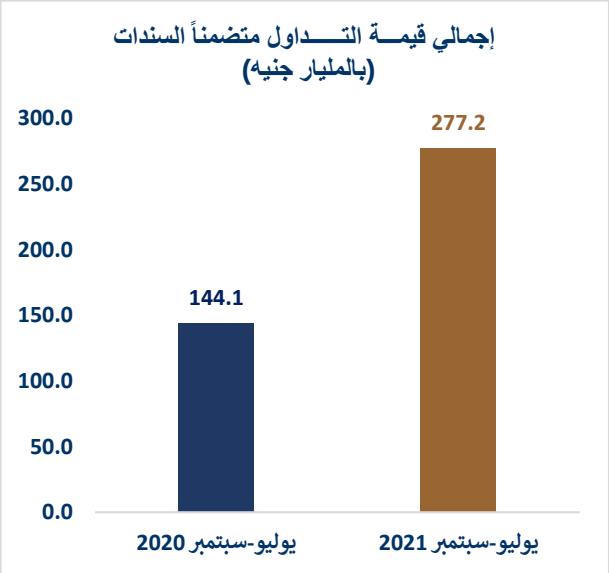

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد ارتفعت في الربع الثالث من عام 2021 بالمقارنة بالربع الثالث من عام 2020، من نحو 144.1 مليار جنيه إلى نحو277.2 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 92.41 %.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثالث من عام 2021

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو703.3 مليار جنيه في نهاية الربع الثالث من عام 2021 وذلك بزيادة بلغت نحو 13.67%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 11.69% كما يلي:

جدول (1-5): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان	نهاية سبتمبر 2021	نهاية سبتمبر 2020	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	703.3	618.7	13.67%
رأس المال السوقي لـ EGX30	369.9	313.4	18.03%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.8	2.1	-14.29%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2020 & 2021).

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 6014.61 مليار جنيه لعام 2021/2020 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يوليو حتى سبتمبر 2021):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	4,773.5	4,270.2	11.79%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	8,270.8	6,267.7	31.96%
إجمالي	13,044.3	10,537.9	23.78%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,317.1	2,291.1	1.13%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	3,202.2	2,855.6	12.14%
إجمالي	5,519.3	5,146.7	7.24%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

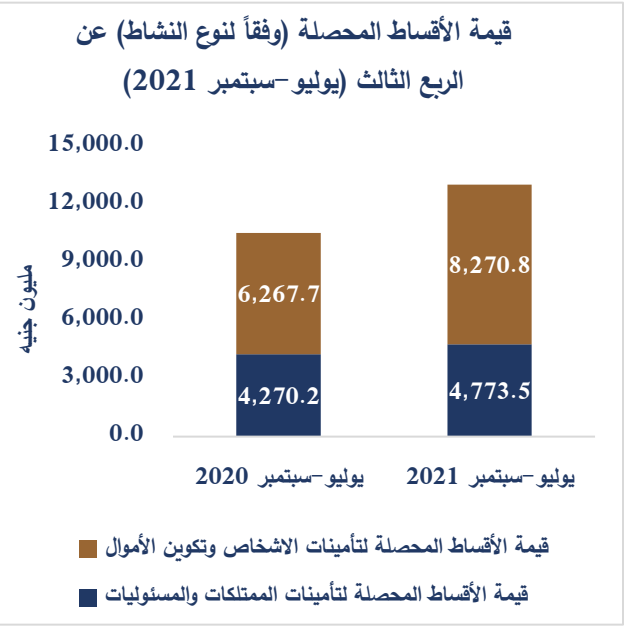

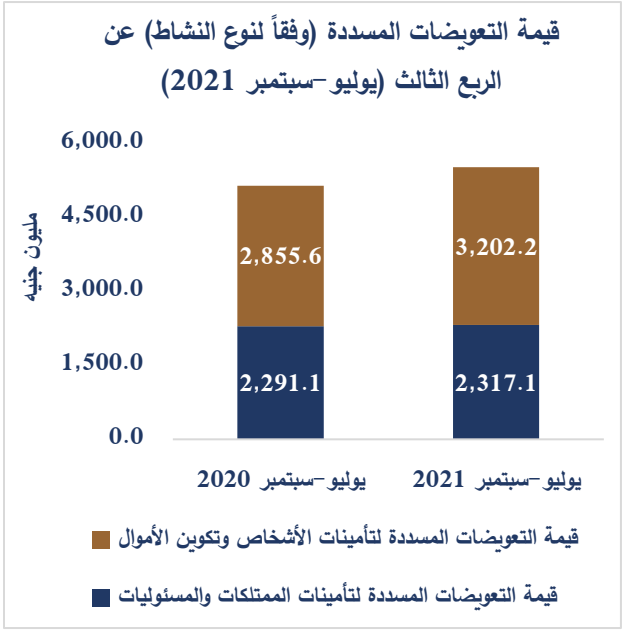

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يوليو حتى سبتمبر 2021):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	11,858.7	8,894.5	33.33%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,185.6	1,643.4	-27.86%
إجمالي	13,044.3	10,537.9	23.78%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	4,926.1	4,682.3	5.21%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	593.2	464.5	27.71%
إجمالي	5,519.3	5,146.8	7.24%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

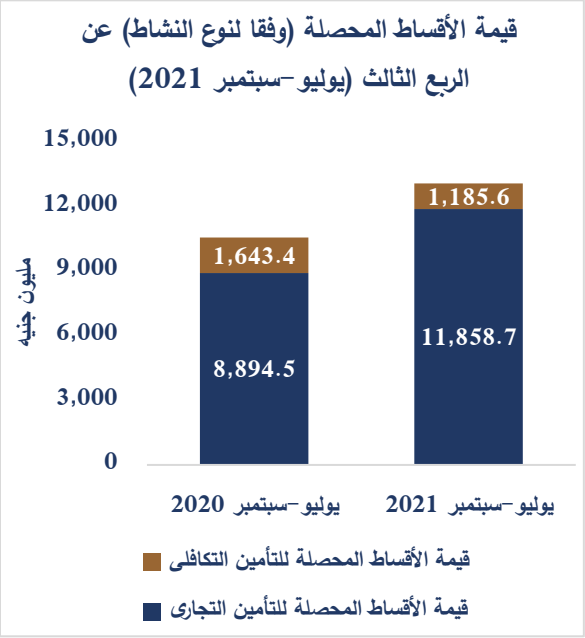

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى سبتمبر 2021	حتى سبتمبر 2020
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	40
مجمعات التأمين	6	5
صناديق التأمين الحكومية	6	5

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- لا يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى سبتمبر 2021	حتى سبتمبر 2020
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	93	92
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13381	12913
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	25	21
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	347	399
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	8
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	373	367
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.2 مليار جنيه عن الربع الحالي (2021/7/1-2021/9/30) مقابل نحو 3.3 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل انخفاض بلغ نحو 3.03%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثالث من عام 2021:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (يوليو – سبتمبر 2021)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020		يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020	
الإجمالي	1702	1344	26.64%	2437.5	924.4	163.68%

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2021/07/01-2021/09/30) بنسبة تصل إلى 26.6% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2020، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 163.7% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (يوليو – سبتمبر 2021)

الدخل الشهري بالجنيه	يوليو-سبتمبر 2021		يوليو-سبتمبر 2020		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	115	6.76%	263	19.57%	-56.27%
أكبر من 2500 -3500	108	6.35%	211	15.70%	-48.82%
أكبر من 3500	1479	86.90%	870	64.73%	70.00%
الإجمالي	1702	100.00%	1344	100.00%	26.64%

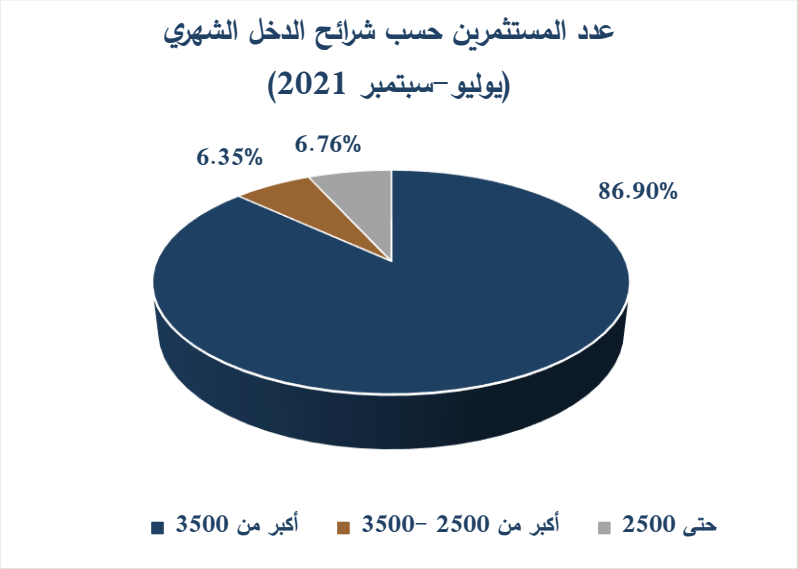

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 86.90%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو6.76% وذلك في الربع الثالث من عام 2021 (2021/07/01-2021/09/30).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يوليو – سبتمبر 2021)

فئة المساحات م2	يوليو-سبتمبر 2021		يوليو-سبتمبر 2020		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	38	2.23%	94	6.99%	-59.57%
من 66-86 م2	189	11.10%	240	17.86%	-21.25%
أكبر من 86 م2	1475	86.66%	1010	75.15%	46.04%
الإجمالي	1702	100.00%	1344	100.00%	26.64%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو86.66% في الربع الثالث من عام 2021، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو75.15%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يوليو – سبتمبر 2021)

نوع الغرض	يوليو-سبتمبر 2021		يوليو-سبتمبر 2020		معدل التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	1667	97.94%	1324	98.51%	25.91%
أخرى	35	2.06%	20	1.49%	75.00%
الإجمالي	1702	100.00%	1344	100.00%	26.64%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يوليو – سبتمبر 2021)

نوع العميل	يوليو-سبتمبر 2021		يوليو-سبتمبر 2020		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	
عادى	671.2	27.53%	575.3	62.23%	16.65%
عميل صندوق	45.5	1.87%	83.0	8.98%	-45.18%
محافظ مشتراه	1720.8	70.60%	266.1	28.79%	546.67%
الإجمالي	2437.5	100.00%	924.4	100.00%	163.67%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	نهاية سبتمبر 2021	نهاية سبتمبر 2020	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	15	15	0%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	2629.4	2409.5	9.13%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 15 بنهاية الربع الثالث لعام 2021، وهو نفس العدد في نهاية الربع الثالث عام2020 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثالث من عام 2021 نحو (181) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (206) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ 12.14% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية سبتمبر عام 2021

البيـــان	في نهاية سبتمبر 2021	في نهاية سبتمبر 2020	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	181	206	-12.14%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يوليو-سبتمبر 2021	يوليو-سبتمبر 2020	معدل التغير %
عدد العقود	847	699	21.17%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	22,559.5	14,537.6	55.18%

شهدت الفترة من يوليو-سبتمبر عام2021 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 22.6 مليار جنيه مقارنةً بـ 14.5 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 55.2% بينما ارتفع عدد العقود من 699 عقدًا إلى 847 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 21.2%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

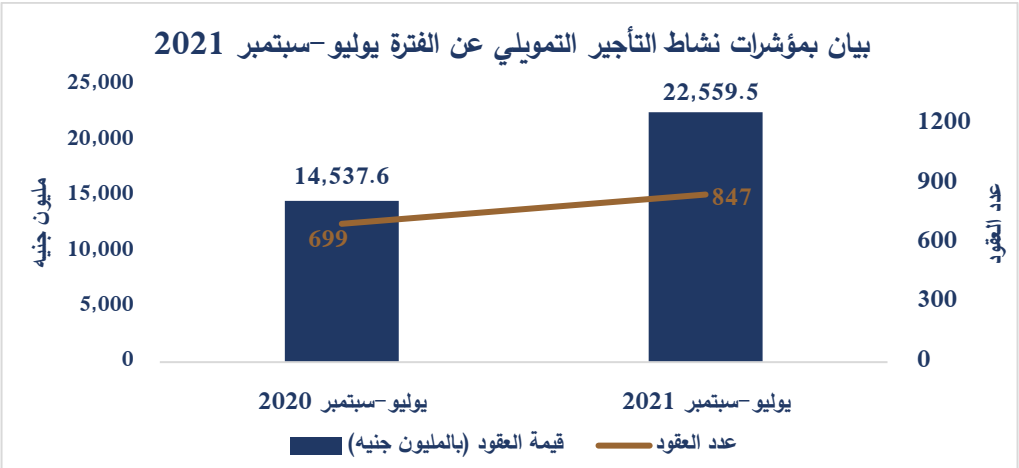

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يوليو-سبتمبر 2021		يوليو-سبتمبر 2020	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	19,561.0	86.71%	12,325.3	84.78%
2	آلات ومعدات	1,140.7	5.06%	329.4	2.27%
3	سيارات نقل	684.4	3.03%	615.9	4.24%
4	معدات ثقيلة	356.4	1.58%	604.3	4.16%
5	سيارات ملاكي	351.0	1.56%	284.9	1.96%
6	خطوط إنتاج	319.3	1.42%	322.5	2.22%
7	أجهزة مكتبية	69.3	0.31%	4.5	0.03%
8	أخرى	77.4	0.34%	50.8	0.35%
	الإجمالي	22,559.5	100.00%	14,537.6	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من يوليو-سبتمبر 2021 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 19.6 مليار جنيه وبنسبة 86.7% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 84.8%، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الآلات والمعدات باستحواذه على 5.1% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت 1.1 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت نحو 0.7 مليار جنيه وبنسبة 3.0% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 27 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 19 شركة خلال الفترة المثيلة من العام السابق.
- اعتلت صدارة قائمة الشركات – بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية –خلال الفترة محل الدراسة شركة بي ام للتأجير التمويلي وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 31.67%، تليها شركة كوربليس للتأجير التمويلي –مصر (كورب ليس) بنسبة 11.22%، لتأتى في الترتيب الثالث المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية بنسبة 10.61% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة:

جدول (4-3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

(يوليو-سبتمبر 2021)

م	اسم الشركة	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	بي ام للتأجير التمويلي	7,141.1	31.67%
2	كوربليس للتاجير التمويلى –مصر (كورب ليس)	2,530.2	11.22%
3	المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية	2,392.2	10.61%
4	جى بى للتاجير التمويلى	1,462.2	6.49%
5	شركة العربى الافريقى الدولى للتاجير التمويلى	1,438.9	6.38%
6	كايرو للتأجير التمويلى	1,164.4	5.16%
7	شركة جلوبال كورب للخدمات المالية	900.6	3.99%
8	أخرى	5,517.0	24.48%
	الإجمالي	22,546.6	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).
- الحصص السوقية للشركات بعد حذف قيمة وكيل الضمانات من إجمالي قيمة العقود لكل مؤجر.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 8.4 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2021 بالمقارنة بنحو 6.5 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2020، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 30.5%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	في نهاية سبتمبر 2021	في نهاية سبتمبر 2020	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	8417	6447.4	%30.5
الشركات المحيلة (العملاء)	422	401	%5.2

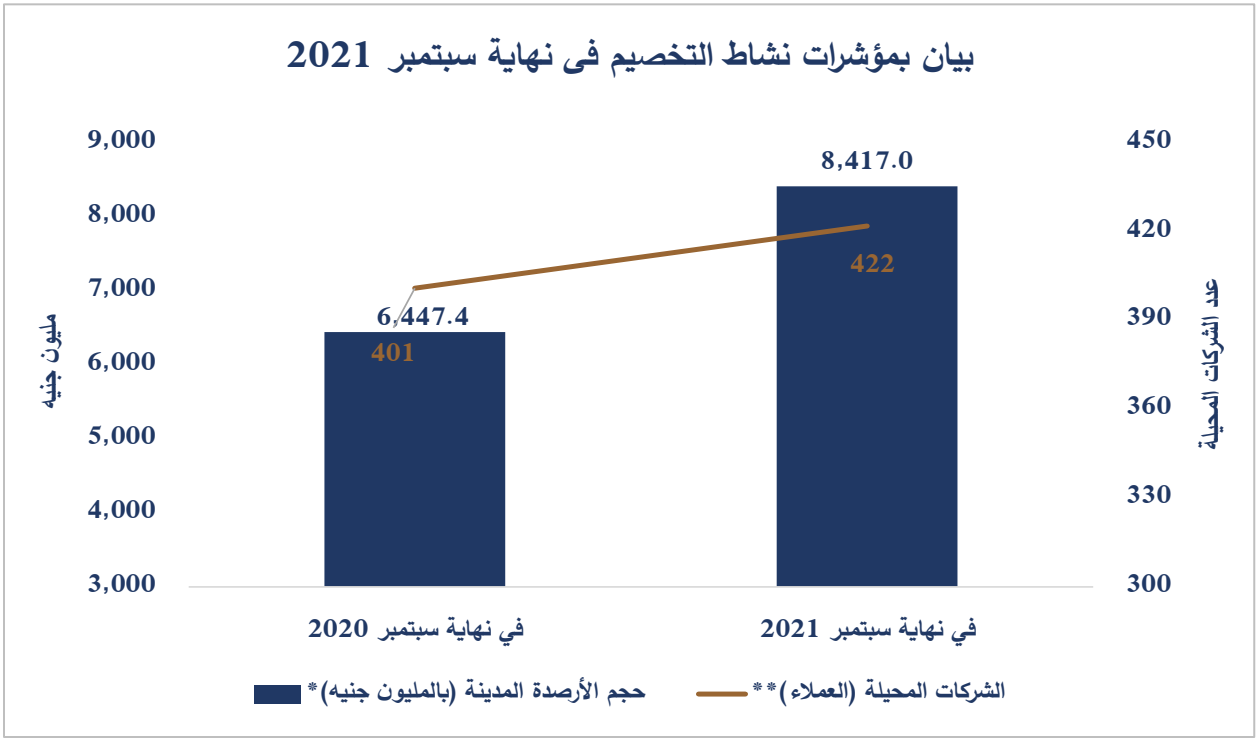

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	يوليو -سبتمبر 2021	يوليو -سبتمبر 2020	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	4,813.00	2,988.17	61.07%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	2,785.00	1,937.72	43.73%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	2,028.00	1,050.45	93.06%

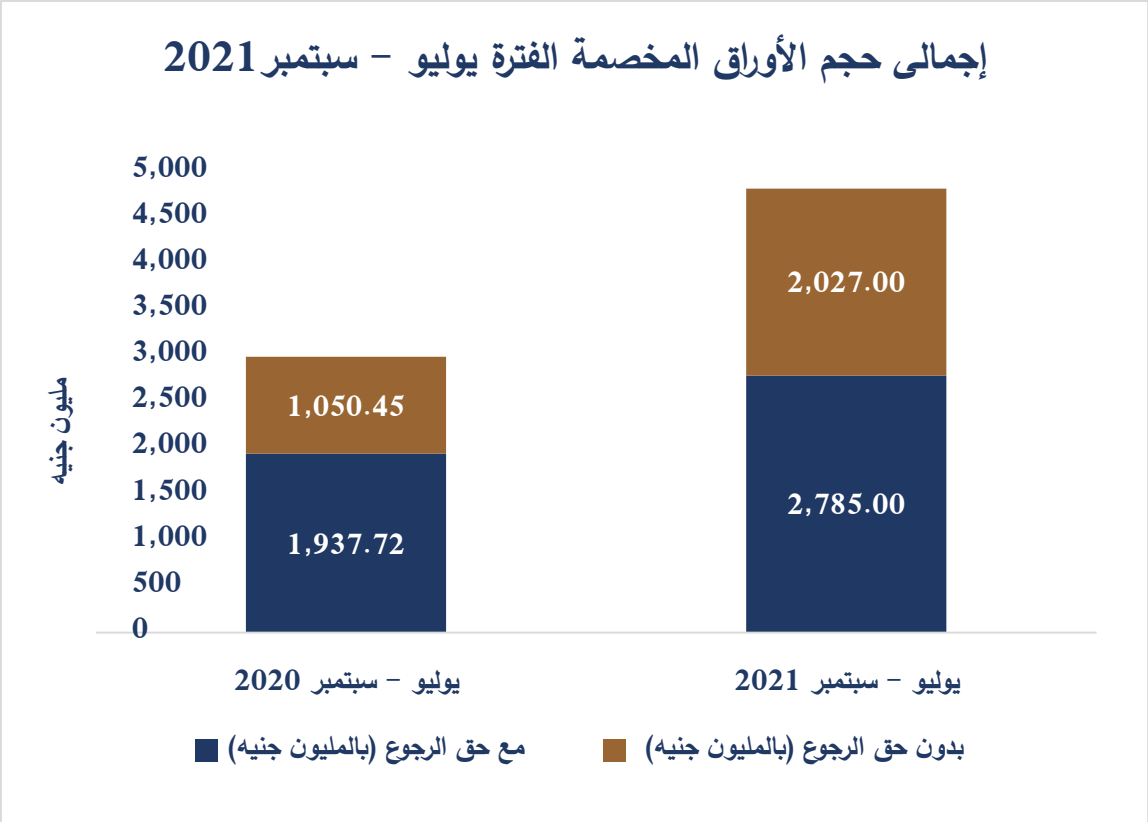

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية سبتمبر 2021	في نهاية سبتمبر 2020
إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	23	17

جدول (5-4) الحصص السوقية لشركات التخصيم (يوليو -سبتمبر 2021)

اسم الشركة	يوليو -سبتمبر 2021	
	حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية
الشركة المصرية للتخصيم	970	20.15%
هيرمس للتخصيم	816	16.95%
كيو ان بي الأهلي للتخصيم	705	14.65%
درايف للتخصيم	649	13.48%
بي ام للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	485	10.08%
جلوبال للتخصيم	429	8.91%
ام ال اف للتمويل	145	3.01%
أي بي أي للتخصيم	108	2.24%
التعمير للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	95	1.97%
كونتكت للتخصيم	95	1.97%
التوفيق للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)	82	1.70%
جلوبال كورب (إضافة نشاط)	72	1.50%
انماء للتمويل (إضافة نشاط)	45	0.93%
تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	40	0.83%
تمويل فاينانس (إضافة نشاط)	36	0.75%
يو أي فاينانس (إضافة نشاط)	27	0.56%
توسع للتخصيم	8	0.17%
تكنوفاكتورنج	6	0.12%
الاجمالى	4,813	100.00%

الحصص السوقية لشركات التخصيم (يوليو –سبتمبر 2021):

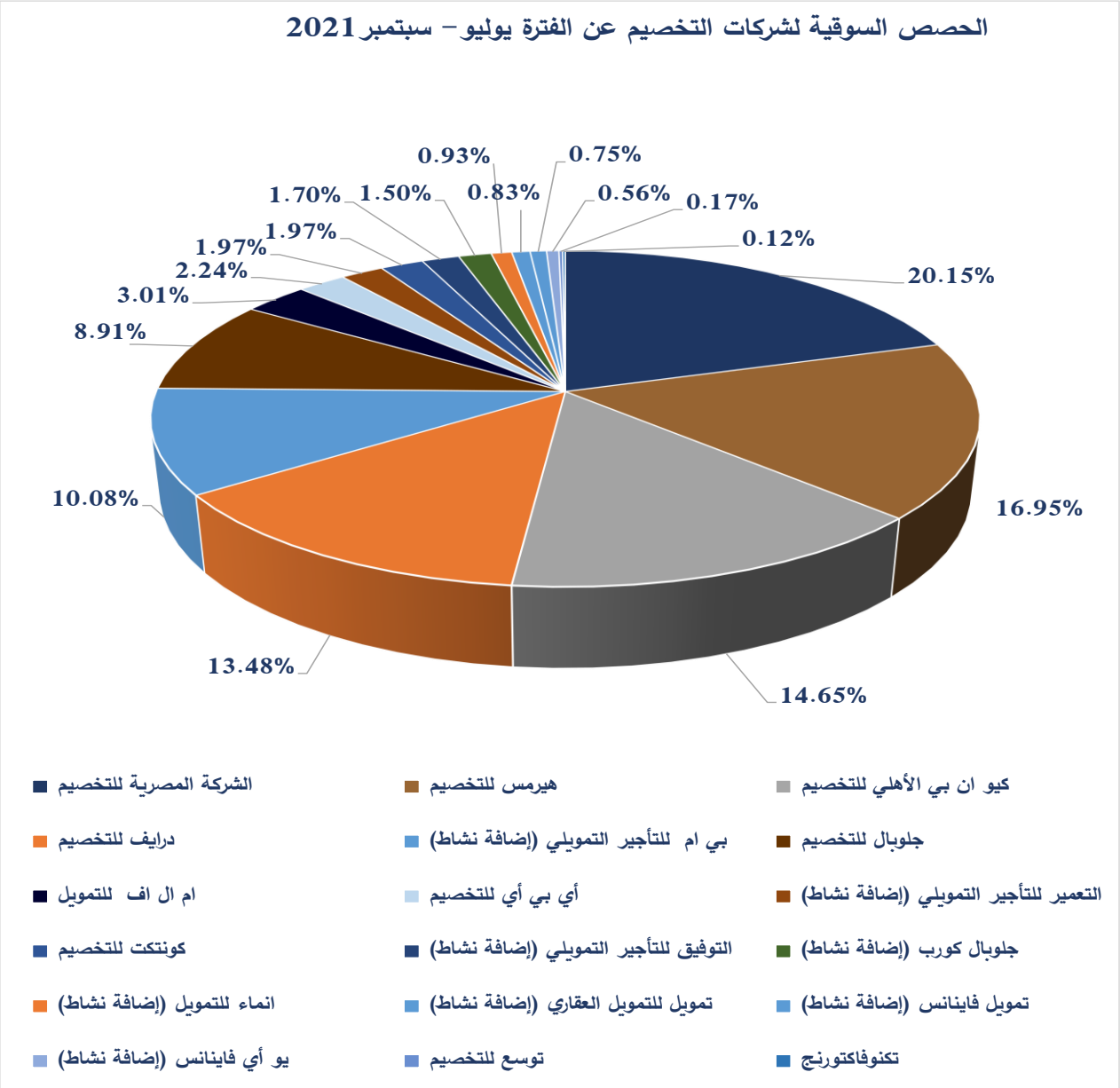

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يوليو-سبتمبر 2021
عدد العملاء	323,071
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	4,459.0

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ما يزيد عن 323 ألف عميل خلال الربع الثالث (يوليو-سبتمبر) 2021، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 4.5 مليار جنيه خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن يستمر نمو هذا النشاط خلال الفترة القادمة في ظل المبادرات الرئاسية المتتالية التي تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحلي.

ومن الجدير بالذكر، أن آليات التمويل الاستهلاكي تساعد على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما أنها تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	يوليو-سبتمبر 2021	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	شراء سيارات ومركبات	1,962.6	44.02%
2	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	1,700.6	38.14%
3	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	149.1	3.34%
4	الأثاث وتجهيزات المنازل	148.8	3.34%
5	الملابس والأحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	116.1	2.60%
6	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة	109.9	2.46%
7	سلع معمرة أخرى	101.3	2.27%
8	اشتراكات النوادي	39.7	0.89%
9	المواد الغذائية	35.9	0.80%
10	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	31.8	0.71%
11	خدمات تعليمية	20.3	0.45%
12	خدمات السفر والسياحة	16.4	0.37%
13	أخرى	26.8	0.60%
	الإجمالي	4,459.0	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يوليو-سبتمبر) 2021 شهدت استحواذ شراء السيارات والمركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 1962.6 مليون جنيه وبنسبة 44.02% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الأجهزة الكهربائية والالكترونية باستحواذه على 38.14% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت 1700.6 مليون جنيه، وحل في الترتيب الثالث قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها بقيمة تمويل بلغت نحو 149.1 مليون جنيه وبنسبة 3.34% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

(أ) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كونتكت للتمويل الاستهلاكي وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 52.92%، تليها شركة فاليو للتمويل بنسبة 23.16%، لتأتى في الترتيب الثالث بريميوم انترناشونال بنسبة 9.44% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (يوليو–سبتمبر) 2021:

جدول (6–3) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي
(يوليو–سبتمبر 2021)

م	اسم الشركة	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	كونتكت للتمويل الاستهلاكي	1,249.2	52.92%
2	فاليو للتمويل	546.6	23.16%
3	بريميوم انترناشونال	223.0	9.44%
4	سكاي فاينانس للتمويل الاستهلاكي	116.9	4.95%
5	رواج للتمويل الاستهلاكي	102.7	4.35%
6	عبد اللطيف جميل للتمويل	78.3	3.32%
7	سي أي للتمويل الاستهلاكي (سهولة)	21.8	0.93%
8	بلنك للتمويل الاستهلاكي	12.0	0.51%
9	بلتون للتمويل (بل كاش)	6.6	0.28%
10	المصرية للتمويل الاستهلاكي	3.1	0.13%
11	اندروس للتمويل	0.3	0.01%
إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي		2,360.6	100.00%

(ب) الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة شركة بي تك للتجارة والتوزيع وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 47.15%، تليها شركة أمان للخدمات المالية بنسبة 19.13%، لتأتى في الترتيب الثالث مشروعي للتجارة بنسبة 16.55% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (يوليو–سبتمبر 2021):

جدول (6–3) الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي

(يوليو–سبتمبر 2021)

م	مقدم خدمة التمويل الاستهلاكي	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	بي تك للتجارة والتوزيع	989.3	47.15%
2	امان للخدمات المالية	401.3	19.13%
3	مشروعي للتجارة	347.4	16.55%
4	المنصور للسيارات	131.1	6.25%
5	راية للإلكترونيات	93.8	4.47%
6	عز العرب كونتكت	63.9	3.04%
7	بافاريان كونتكت لتجارة السيارات	33.9	1.62%
8	اس ام جي لخدمات لتقسيط	16.2	0.77%
9	كونتكت المصرية العالمية	8.5	0.41%
10	ار أي زد جروب (رزق الله)	8.3	0.39%
11	مانترا للسيارات	3.5	0.17%
12	أميز للتجارة	1.2	0.06%
إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي التمويل الاستهلاكي		2,098.4	100.00%

سابعاً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

نهاية الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2020

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (7-1) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الثالث من عام 2021				نهاية الربع الثالث من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
شركات	1402.40	41.32%	13794.95	56.57%	1231.72	39.33%	9739.45	54.52%
جمعيات (أ)	1751.26	51.59%	9122.46	37.41%	1663.75	53.12%	6894.63	38.59%
جمعيات (ب)	89.52	2.64%	682.55	2.80%	88.55	2.83%	536.04	3.00%
جمعيات (ج)	151.20	4.45%	784.72	3.22%	147.91	4.72%	694.27	3.89%
الإجمالى	3394.38	100.00%	24384.68	100.00%	3131.92	100.00%	17864.40	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 36.5% حيث بلغت نحو 24.4 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2020 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 17.9 مليار جنيه.

وبالرغم من تحقق نمو في قيمة المحفظة فقد ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 8.4% حيث بلغ العدد حوالي 3.4 مليون مستفيد في نهاية الربع الثالث عام 2021، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2020 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.1 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 13.8 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.4 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الثالث من عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 9.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 56.6%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 41.3 %.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 9.1 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.8 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 37.4 %، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 51.6%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 683 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 90 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 536 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 86 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 2.8%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.6%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 785 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 151 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2020، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 694 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 148 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 3.2%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.5%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول (7-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الثالث من عام 2021				نهاية الربع الثالث من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2224.18	65.53%	14962.69	61.36%	2,019.49	64.48%	10951.19	61.30%
خدمي	420.76	12.40%	3266.17	13.39%	476.21	15.21%	3013.90	16.87%
زراعي	546.87	16.11%	4570.62	18.74%	420.38	13.42%	2616.96	14.65%
إنتاجي	202.56	5.97%	1585.20	6.50%	215.84	6.89%	1282.34	7.18%
الإجمالى	3394.38	100.00%	24384.68	100.00%	3,131.92	100.00%	17864.40	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث لعام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2020 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 15 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.2 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثالث عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 11 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 61.4%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 65.5%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 421 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 476 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.4%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 12.4%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 4.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 547 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 420.4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 18.7%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.1%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 202.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 215.9 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (7-3) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الثالث من عام 2021				نهاية الربع الثالث من عام 2020			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1,284.44	37.84%	12,851.74	52.70%	1165.00	37.20%	9,546.19	53.44%
إناث	2,109.94	62.16%	11,532.94	47.30%	1966.92	62.80%	8,318.21	46.56%
الإجمالى	3,394.38	100.00%	24,384.68	100.00%	3131.92	100.00%	17,864.40	100%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث عام 2021 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2020 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2021 نحو 12.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 9.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2021 المركز الأول بنسبة 52.7%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 37.8%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث عام 2021 نحو 11.5 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.1 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الالث عام 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 8.3 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث 2021 المركز الثاني بنسبة 47.3% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 62.2%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1016) في نهاية الربع الثالث عام 2021، وذلك بالمقارنة بعدد (975) في نهاية الربع الثاني عام 2020 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (7–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

البيان	عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثالث عام 2021				عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثالث عام 2020			
	عدد الجهات المرخص لها	عدد الجهات القائمة (1)	الفروع (2)	إجمالي المنافذ القائمة وتزاول النشاط (1) + (2)	عدد الجهات المرخص لها	عدد الجهات القائمة (3)	الفروع (4)	إجمالي المنافذ القائمة وتزاول النشاط (3) + (4)
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	19	18	807	825	18	17	672	689
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	15	15	95	110	16	16	91	107
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	969	927	78	1005	930	898	77	975
الشركات	13	13	1150	1163	11	11	959	970
الإجمالي	**1016**	**973**	**2130**	**3103**	**975**	**942**	**1799**	**2741**

يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (41) جهة ممثلة في 39 جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى شركتين بنهاية الربع الثالث من عام 2021 ليصل عدد الجهات إلى 1016 جهة مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2020 حيث بلغت 975 جهة تمويل.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

ثامناً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

استمرار تمكين المرأة في المناصب القيادية بالرقابة المالية لتحقيق رؤية مصر 2030

أكدت الهيئة العامة للرقابة المالية إعطائها المثل والقدوة في التوجه نحو الاستدامة، وكونها نموذجاً للالتزام بما يصدر عنها من قرارات لتمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي، حيث انضم عنصران من الكوادر النسائية لعضوية مجلس إدارة الهيئة وهما الدكتورة رشا راغب–المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب، والدكتورة ماريان عازر–عضو مجلس النواب السابق ومدير مركز المعلومات بالمعهد القومي للاتصالات، كما تم تعيين المستشارة الدكتورة ماريان قلدس، المستشار بالإدارة العامة للتحكيم والمنازعات الدولية بوزارة العدل، مديراً تنفيذياً للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والأستاذة سينا حبوس–مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة مديراً تنفيذياً للمركز الاقليمي للاستدامة.

وطالبت الهيئة توعية المواطنين والتعريف بتطبيق " تمكين المرأة" بعد صدور أول قرارات تنفيذية لتمكين المرأة بالقطاع المالى غير المصرفي والتي منحت المرأة فرصة القيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة والشركات والاتحادات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية–بمقعد في تشكيل مجلس الإدارة، وذلك في إجراء نوعي لتهيئة القطاع المالي غير المصرفي كي يؤمن بالمساواة وعدم التمييز بين الجنسين بما يتفق مع استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030."

رفع نسبة تمثيل المرأة بمقاعد مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة الى 25% او عضوتين على الأقل

أصدرت الهيئة قرار يتضمن إجراء تعديل على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية برفع نسبة تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بحيث لا تقل عن 25% او عضوتين على الأقل، بالإضافة إلى تعديل بند ضوابط منح الترخيص واستمرارها وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

والجدير بالذكر أنه نتيجة لجهود الهيئة المستمرة في تنفيذ برامج توعية المواطنين والتعريف بتطبيق "تمكين المرأة" خلال 18 شهراً من صدور أول قرارات تنفيذية لتمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي والتي منحت المرأة–لأول مرة–فرصة القيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري، فقد بلغ عدد المتقدمات للتسجيل في قاعدة بيانات

تطبيق تمكين المرأة الذي أطلقته الهيئة لإتاحة بيانات السيدات الأكثر تأهيلاً لمناصب قيادية على مستوى مختلف القطاعات المصرفية وغير المصرفية إلى 377 سيدة، وذلك للتيسير على الشركات في الوصول للعناصر والكوادر النسائية القادرة على شغل مقعد بمجلس إدارة الشركة.

إعفاء خدمات التمويل الاستهلاكى من ضريبة القيمة المضافة

كشفت الهيئة عن نجاح جهود التنسيق مع مصلحة الضرائب المصرية في التوصل لإعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك في إطار سعى الهيئة لتذليل أية عقبات تواجه الجهات التي تزاول الأنشطة المالية غير المصرفية و قد استجابت الهيئة لمطلب مزاولي نشاط التمويل الاستهلاكي من الشركات ومقدمي الخدمة بمساواتهم بالشركات التي تعمل في مجال أنشطة التمويل (العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق) وإعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي من تطبيق ضريبة القيمة المضافة عليها، بما سيؤثر بالتبعية على تكلفة خدمة التمويل المقدمة للمواطن المصري وتخفيف ما يتحمله من عبء مالي، وذلك استناداً لما تقضى به المادة الثانية من أحكام القانون رقم (18) لسنة 2020 والمنظم لنشاط التمويل الاستهلاكي ونصت على أن الشركات المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة نشاط التمويل الاستهلاكي تُعد من الشركات التي تؤدى خدمات في مجال الأسواق المالية غير المصرفية.

وأشادت الهيئة بسرعة استجابة مصلحة الضرائب بإضافة نشاط التمويل الاستهلاكي للأنشطة المالية غير المصرفية التي يسرى عليها الإعفاء الوارد بالبند رابعا من المادة (78) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة والصادرة بقرار وزير المالية رقم (66) لسنه 2017، وتضم أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق وكذا نشاط متناهي الصغر، وجميعها تخضع لرقابة الهيئة حيث أن الأنشطة المالية غير المصرفية.

الموافقة على منح اول ترخيص لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في القطاع المالى غير المصرفي

وافقت الهيئة على منح أول ترخيص لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لإحدى الشركات المُرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، والسماح لها بتقديم التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرة الأولى في القطاع المالي غير المصرفي، وذلك تطبيقاً للتعديل التشريعي حيث سمح

بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة من طرف الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخُص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر من الهيئة، أن التعديل التشريعي استهدف زيادة فرص التمويل الموجه إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة حديثة التأسيس .

وأكدت الهيئة بأن التعديل التشريعي لم يضع قيوداً على سقف التمويل الموجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيماناً بما تتسم به طبيعة تلك المشروعات من احتياجات تمويلية تختلف من مشروع لآخر، وهو الأمر الذي حرصت على تأكيده ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية الصادرة بشأن منح الترخيص وقواعد مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بموجب قرارات الهيئة حيث نصت على أن يتم تحديد مبلغ التمويل وفق دراسة ائتمانية تعدها جهة التمويل في ضوء الاحتياجات التمويلية للمشروع وجدارته الائتمانية، كما قدمت الهيئة برامج تأهيلية لممثلي جهات التمويل المؤهلين للحصول على الترخيص لتيسير فهم متطلبات الترخيص وقواعد مزاولة النشاط والرد على الاستفسارات في هذا الشأن لضمان وضوح الرؤية وسلامة التطبيق

مطالبة الشركات المالية غير المصرفية والمقيدة بالبورصة بتقارير افصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية

انتهت الهيئة من وضع الإطار التنظيمي لضوابط إعداد الشركات لتقارير إفصاح جديدة عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية بعد نجاحها في إتمام الموافقة على الإصدار الأول من السندات الخضراء في سوق رأس المال المصري بقيمة 100مليون دولار لإحدى الشركات المقيدة في البورصة المصرية، وذلك في نقلة نوعية للأنشطة المالية غير المصرفية كي تتماشى مع التوجهات والمبادرات العالمية التي تسعى إلى تقليل آثار تحديات مخاطر المناخ إلى الحد الأدنى والحَد منها على المدى الطويل.

وبتلك الخطوة التنظيمية فإن سوق المال في مصر سيكون أكثر جاذبية أمام العديد من المؤسسات المالية الدولية والتي قامت بإعادة صياغة استراتيجياتها لمواجهة تحديات مخاطر المناخ والتحول نحو دعم مشروعات صديقة للبيئة، كما أن تقارير إفصاح الاستدامة والتغير المناخي ستكشف أمامهم عن مدى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وبما يولد ثقة لدى المستثمرين وتمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية الأمر الذي يتماشى مع ما يشهده العالم من اهتمام متزايد بتطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة ، و سيتم تطبيق تقارير الإفصاح المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة (ESG) على كافة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، بالإضافة

للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية والتي لا يقل رأس مالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 100مليون جنيه مصري.

الهيئة تستجيب لمقترحات الجمعية العامة لمصر للمقاصة وتزيد عدد أعضاء مجلس ادارتها الى 11 عضوا

استجابت الهيئة لمقترحات الجمعية العامة لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية بزيادة عدد أعضاء مجلس إدارة المقاصة إلى 11 عضواً يكون غالبيتهم من ذوي الخبرة ومن غير التنفيذيين كما وافق مجلس إدارة الهيئة على إصدار قرار بشأن الأحكام المنظمة لضوابط تشكيل وشروط وإجراءات الترشح لرئاسة وعضوية مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.

كما تم تفعيل قواعد ومعايير الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة الشركة وذلك بما لا يتعارض مع بعض الأحكام المستحدثة الأخرى التي تم إضافتها لإعادة تنظيم الأمر بصورة أكثر انضباطاً ومنها قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

الهيئة تطلق رؤيتها المستقبلية 2025 وتضع التحول الرقمى والتكنولوجيا المالية في مقدمة أولوياتها

كشفت الهيئة عن تبنى رؤية" الهيئة المستقبلية 2025" وتحديد خارطة طريق لمستقبل الهيئة والأنشطة التي تراقبها للفترة القادمة لتكون بمثابة الأساس الذي يمكن لمجلس إدارة الهيئة القادم البناء عليه لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية للأربع سنوات القادمة (2022-2026) للقفز بالهيئة كى تصبح أحد أهم الهيئات الرقابية المالية الرائدة وأكثرها تأثيراً إقليمياً وعالمياً، مع التأكيد على إيمانها بأهمية وجود قطاع مالى غير مصرفى يتميز بالتوافق مع النظم والمعايير الدولية في مجالي الأشراف والرقابة وعلى نحو يتوائم مع خطة الدولة لدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطنى.

وأكدت الهيئة أن رؤية الهيئة تُعد امتداداً طبيعيا لإستدامة الأهداف التي سبق وتناولتها أول استراتيجية شاملة للخدمات المالية غير المصرفية (2018-2022) لتحديد مسار التطوير لهذا القطاع، وبما يعمل على وجود نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي ويتسم بالاستقلالية والمساواة بين الجنسين، ويساهم في تحويل الشمول المالى من رؤى وأفكار إلى واقع فعلى يضع في أولوياته تمكين المرأة والشباب ومحدودي الدخل، معتمدة في تحقيق ذلك على التحول الرقمى وآليات التكنولوجيا المالية و قد حققت الاستراتيجية السابقة

معظم مستهدفاتها قبل انتهاء مدتها بعام و مثلت التزاما على إدارة الهيئة والعاملين بها للعمل الداخلية على تحقيق مستهدفاتها طبقا لتوقيتات محددة .

إنشاء سجل الكترونى جديد لاشهار اتفاقات التمويل العقارى

وافقت الهيئة على مشروع لتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بموجب القانون رقم (148) لسنة 2001 –منذ حوالي عشرين عاماً –والذي كان له أثر إيجابي في تيسير الحصول على الوحدات السكنية للمواطنين، إلا أن التطبيق العملي لهذا القانون قد كشف عن وجود بعض أوجه القصور والمعوقات التى حالت دون تحقيق النتائج المرجوة منه ويتعلق جزء كبير منها بالإشكاليات التي تواجه عملية التسجيل والرهن العقاري للوحدات الممولة بنظام التمويل العقاري.

وأوضحت الهيئة أنه من أجل العمل على دفع التنمية العمرانية وتحقيق برنامج الحكومة فى التيسير على المواطنين لتملك العقارات السكنية على نحو ما ألزم به الدستور المصرى في كفالة الحق في السكن الملائم بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية والصالح العام، واستجابة لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بضرورة دعم كافة شرائح المواطنين للحصول على سكن ملائم وإطلاق المبادرة الرئاسية الجديدة للتمويل العقاري، فقد ارتأت الهيئة إجراء تعديلات على بعض أحكام قانون التمويل العقاري سعياً لتقديم حلول عملية تُحفز جهات التمويل العقاري لضخ المزيد من التمويل بما يسهل على المواطنين الحصول على الوحدات السكنية وقد تم إعداد التعديلات المشار إليها أخذاً بعين الاعتبار الاقتراح الوارد لهيئة الرقابة المالية من صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في هذا الشأن والذي تم مناقشته باللجنة الاستشارية لنشاط التمويل العقاري، بعد أخذ وجهة نظر القطاع المصرفي في التعديلات المقترحة.

بدء فعاليات أنشطة مجمع المعرفة للثقافة المالية

أعلنت الهيئة عن انتهاء تجهيزات "مُجمع المعرفة للثقافة المالية" حيث شرعت الهيئة في مبادرة طموحة لإنشاء مُجمع المعرفة منذ بداية العام الجاري بهدف نشر الثقافة المالية داخل القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيز اعتماد النمو الاقتصادي على الطاقات البشرية الخلاقة والمهارات التقنية العالية بشكل أكبر من اعتماده على الأصول المادية للقفز نحو تطلعات رؤية مصر 2030 عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة لمُجمع المعرفة في مكان واحد–وهي–معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام.

وذلك تمهيداً لوضع مصر ضمن أفضل 40 دولة في مجال الابتكار وأفضل 20 دولة في معدل تحسين المساواة بين الجنسين في العمل وزيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليا وزيادة مساهمة الخدمات المالية غير المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي، فسيعمل "مُجمع المعرفة للثقافة المالية" على أن تسود ثقافة تطبيق قواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة بين منظمات الأعمال بما يُحسن من مستويات الشفافية والنزاهة، ونشر فكر وتطبيقات الحوكمه بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية الرائدة من خلال ذراعه مركز المديرين المصري. كما سيكون هناك تطور نوعي لأداء معهد الخدمات المالية–محلياً–والتوسع الجغرافي إقليمياً باستهداف البرامج التدريبية وورش العمل للمعهد لأسواق منطقة الشرق الأوسط، بجانب التركيز على تنمية الموارد البشرية للأنشطة المالية غير المصرفية وتأهيلها وتدريبها من خلال برامج تدريبية ترتقي بالمستوى المعرفي والتطبيقي.

رئيس مجلس الوزراء يفتتح مجمع المعرفة للثقافة المالية

افتتح رئيس مجلس الوزراء "مُجمع المعرفة للثقافة المالية" التابع للهيئة العامة للرقابة المالية، بحضور الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، والدكتور خالد عبدالغفار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، ونيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، واللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة، والمستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعدد من رؤساء الأجهزة والهيئات ومسئولي الجهات المعنية.

وأكد رئيس الوزراء خلال مراسم تدشين " مُجمع المعرفة للثقافة المالية" على ما يمثله من منصة علمية معرفية تهدف إلى المساهمة في صناعة المعرفة والثقافة المالية، والتوعية بها من خلال نشرها بين مجتمع الأعمال بالقطاع المالي غير المصرفي وأشاد بجهود الهيئة فيما يتعلق بتزويد القطاع بالكفاءات البشرية المؤهلة؛ معتبراً أن خير دليل على ذلك، تدشين مُجمع المعرفة للثقافة المالية"Knowledge Hub Financial Literacy" ، والذي يُمثل وافداً جديداً من إنجازات الهيئة، منبثقاً من إيمانها بدورها في نشر الثقافة المالية والتوعية بين مجتمع الأعمال بالقطاع المالي غير المصرفي.

الهيئة توافق على مقترح تشريعى لانشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة باجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكى

وافقت الهيئة على مشروع قانون لتنظم الوساطة في منح أو تحصيل التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال استحداث إنشاء سجل لدى الهيئة يقيد به راغبي مزاولة نشاط الوساطة في منح أو تحصيل التمويل بحيث لا يجوز لأي شخص مزاولة هذا النشاط إلا بعد القيد في هذا السجل واستيفاء القواعد والشروط والإجراءات التي ستحددها الهيئة في هذا الشأن وذلك لحماية كافة الأطراف المتعاملة سواء الجهات الممولة أو المتعاملين مع تلك الجهات، بعد أن أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن ظاهرة شيوع قيام بعض الأشخاص بالتوسط بين الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لهم بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبين العملاء الراغبين في الاستفادة من هذه الأنشطة.

وأضاف أنه أمام أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للاقتصاد المصرى، فإن مشروع التعديل تضمن أيضا إنشاء سجل لقيد من يرغب في مزاولة نشاط الكفالة بأجر بحيث لا يجوز لأي شخص أن يكفل أحد عملاء نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إذا كانت هذه الكفالة بأجر إلا إذا كان مقيداً بالسجل الذي تعده الهيئة لهذا الغرض وفقاً للقواعد والشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

الموافقة الثانية لمنتج التمويل الأصغر النانو فاينانس

وافقت الهيئة على اعتماد منتج التمويل الأصغر والمعروف بالنانو فاينانس فى السوق المصرية، وهو منتج يتيح تمويل بحد أقصى 3 آلاف جنيه، مع فترة سداد لا تتجاوز 90 يوماً، ولغرض تغطية احتياجات الفئات المهمشة والفئات الأكثر احتياجا للخدمات المالية من أصحاب المشروعات متناهية الصغر و توفير احتياجات ومتطلبات رأس المال العامل لصغار المزارعين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمشروعات المنزلية، والباعة باليومية، والباعة الجائلين من الجنسين (ذكور وإناث) وتشجيع الشباب على بداية تطبيق فكر وثقافة العمل الحر، فهو يعد بمثابة تمكين أسلوب حياة أفضل للمواطنين.

ومن المعروف أن منتج التمويل الأصغر (النانو) يتميز ببساطة المستندات المطلوبة من العميل وأهمها مستند تحقيق الشخصية وصورة شخصية للعميل، كما ترتكز آلية عمل المنتج على استخدم تكنولوجيا الخدمات المالية

بشكل متكامل، صاحبة القدرة على تهيئة بنية ائتمانية رقمية تساعد فى اتخاذ القرار الائتماني فى فترة وجيزة وبأسلوب منهجى واضح لإدارة مخاطر مثل ذلك النوع من المنتجات وقد بدأ تطبيق منتج التمويل الأصغر النانو فى أواخر النصف الثانى من عام 2020 فى أعقاب جائحة فيروس كورونا.

الموافقة عل ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلى متناهى الصغر لاحدى شركات التمويل متناهى الصغر

وافقت الهيئة على منح إحدى الشركات المُرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهى الصغر في السوق المصرية، وبما يُمكن من تقديم أول منتج تأجير تمويلى متناهى الصغر يشهده الاقتصاد الوطنى لتيسير وتلبية احتياجات أصحاب المشروعات متناهية الصغر من تمويل الأصول الرأسمالية البسيطة التى تساعد على بدء الأنشطة الجديدة أو التوسع فى الأنشطة الاقتصادية القائمة سواء كانت صناعية أو إنتاجية أو خدمية أو تجارية. وذلك تفعيلاً للقانون رقم 176 لسنة 2018 والخاص بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، والذي أتاح تقديم خدمات التأجير التمويلي متناهى الصغر من طرف شركات التمويل والجمعيات والمؤسسات الاهلية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر.

كما أوضحت الهيئة أن ظهور منتج التأجير التمويلي متناهى الصغر فى السوق المصرية سوف يسهم بشكل مباشر فى تعزيز صرف التمويل فى الغرض المخصص من أجله، وسوف يساهم في زيادة معدلات الشمول المالى بصورة ملموسة للأنشطة الإنتاجية والحرفية في مختلف محافظات الجمهورية و اشارت إحصائيات نشاط التمويل متناهى الصغر إلى استمرار وجود اتجاه نمو في الأداء بنهاية مايو 2021 حيث بلغ عدد المستفيدين من خدمات تمويل المشروعات متناهية الصغر نحو 3.3 مليون مستفيد، وبواقع محفظة تمويل قدرها نحو 21.7 مليار جنيه، بلغت حصة المرأة منهم نحو 62% وبواقع 2 مليون مستفيد، كما بلغت حصة الشباب من الجنسين والمستفيدين من خدمات النشاط نحو 63%.

5 ملايين جنيه حد اقصى للمبلغ المجنب من مؤسسى صندوق الاستثمار الخيري لمزاولة النشاط

أصدرت الهيئة قرار يتضمن السماح لصندوق الاستثمار الخيري باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تباشرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى، وعلى أن يقتصر التزام الصندوق على تجنيب مبلغ يعادل اثنان في المائة من حجم الصندوق وبحد أقصى خمسة ملايين جنيه فقط واللازم لبدء مزاولة الصندوق لنشاطه وإصدار وثائقه، وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة على مقترح لتشجيع إطلاق صناديق الاستثمار الخيرية وتيسير عملها.

ومن المتوقع أن يسهم التعديل في تنشيط تأسيس صناديق الاستثمار الخيرية والتي تلعب دورا هاماً في دعم وتنمية المجالات الاجتماعية، والخيرية من خلال ضخ عوائد استثمارات تلك النوعية من صناديق الاستثمار وأرباحها–وبشكل حصري–في أنشطة الجمعيات أو المؤسسات الأهلية المشهرة أو الجهات الحكومية أو الجهات التابعة لها ذات الصلة بالأنشطة الخيرية، كما هو الحال في صندوق الاستثمار القومي الخيري للتعليم بصافي أصول 183 مليون جنيه، وشركة صندوق الاستثمار الخيري لدعم ذوي الإعاقة "عطاء" بصافي أصول 252 مليون جنيه.

تعيين اول سيدة في منصب رئيس صندوق تأمين الحوادث المجهلة

رحبت الهيئة بتعيين السيدة سماء محمد صادق رئيساً لمجلس إدارة الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن بعض حوادث مركبات النقل السريع في مصر والمعروف بصندوق الحوادث المجهلة لمدة أربع سنوات، لتصبح أول سيدة تشغل هذا المنصب منذ إنشاء الصندوق بناء على ترشيح من مجلس إدارة الرقابة المالية وما عرضه رئيسها.

مما يؤكد على أن المرأة في القطاع المالي غير المصرفي تستحق منا الاهتمام والإشادة وتقديمها للمجتمع باعتبارها عنصر فاعل ومتميز ومؤثر، وأن أدائها يدفع إلى إعطائها الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري بما يتفق مع استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030".

كما ثَمنَت الهيئة اتجاه الدولة المصرية نحو تمكين المرأة والعمل على تعزيز رسالة الصندوق في تحقيق أكبر قدر من الحماية للمتضررين من حوادث مركبات النقل السريع، وهي الحالات الأكثر احتياجا للحماية جراء فقد عائلهم أو تعرضه لعجز (كلى / جزئي) نتيجة حوادث مركبات النقل السريع فى حالات الحوادث المجهلة أو الحوادث المعلومة التى لا تُغطى من أى من شركات التأمين.

لتيسير قيد المشروعات ذات الأصول الضخمة: الرقابة المالية تجرى تعديلاً بقواعد القيد تمهيداً لاستقبال طروحات الشركات الكبرى فى البورصة المصرية

وافق مجلس إدارة الهيئة على إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهيداً لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية خلال الفترة القادمة وقد وضعت قواعد القيد بالبورصة المصرية حداً أدنى لنسبة الأسهم الواجب طرحها

والأسهم حرة التداول، وأنه حال تطبيق هذين المعيارين على الشركات الكبرى سيتطلب الامر قيماً ماليةً ضخمة للطرح على نحو قد يُعيق المضي قُدماً نحو عملية القيد ومن ثم طرح أسهمها للتداول.

وكانت الدولة المصرية قد أعلنت عن مخططها لطرح شركة العاصمة الإدارية الجديدة فى البورصة المصرية في إجراء يضاعف قيمة رأس المال السوقي، ويسهم في جذب مستثمرين جدد، ويخلق حالة من الإنتعاشة الكبيرة في البورصة المصرية مما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد المصري. ومن المعروف ان قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية تُعد الإطار القانوني المنظم لضوابط وإجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، إذ تضطلع هذه القواعد بتنظيم كافة الأمور المتعلقة بالشركات والجهات الراغبة في قيد أوراقها المالية بالبورصة.

زيارة وفد من دولة جنوب السودان الصديقة للهيئة لتبادل الخبرات

استقبلت الهيئة الرقابة المالية وفداً من دولة جنوب السودان الصديقة يضم عدداً من مسؤولي النيابة العامة والقضاء والأجهزة التابعة للاطلاع على دور الرقابة المالية وآلياتها في تنظيم وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية، والعمل على سلامة الاسواق واستقرارها وتطوير البنية التشريعية للقوانين الحاكمة للقطاع المالى غير المصرفي، و اظهر الوفد الزائر اهتماما باستعراض التجربة المصرية في دمج الأجهزة الرقابية المختصة بالرقابة على أنشطة سوق المال، و التأمين ،والتمويل العقارى معاً تحت مظلة الهيئة العامة للرقابة المالية والتي أسند إليها مهمة الإشراف والرقابة على القطاع المالي غير المصرفى منذ عام 2009، وما شهدته بدخول عقدها الثاني من إطلاق لاستراتيجيتها الشاملة للقطاع المالي غير المصرفي لمواجهة تحديات بناء نظام مالي غير مصرفي احتوائي محفز على النمو يتسم بالاستقلالية والمساواة بين الجنسين ويحول الشمول المالي من رؤي وأفكار إلى واقع فعلي ويضع في مقدمة أولويته تمكين المرأة ومحدودي الدخل.

وحرص الوفد الزائر على زيارة المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية بمُجمع المعرفة للثقافة المالية والتعرف على دور المركز في نشر ثقافة التحكيم ووسائل التسوية الرضائية للمنازعات خاصة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

صمود صناعة التأمين في مصر أمام تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد

أكدت الهيئة أن صناعة التأمين العالمية واجهت تحدياً وجودياً جراء الحالة الوبائية لفيروس كورونا المستجد والمنتشرة على مستوى العالم، بعد أن اصطدمت تلك الصناعة بعقبة صعوبة تغطية الأوبئة في المستقبل كما كان معتادا، واتجاه شركات إعادة التأمين العالمية إما إلى استثناء الأوبئة صراحة أو رفع أسعار تغطية الأوبئة.

وقد أسرع الرقيب على صناعة التأمين في مصر بوضع خارطة طريق تُمكنه من الصمود أمام الجائحة، حيث ألزم شركات التأمين بسداد التعويضات والمطالبات المستحقة حال تحقق الخطر المغطى تأمينياً بوثائق التأمين فى أسرع وقت ممكن عن طريق وسائل الدفع المتعددة لدى كل شركة وبما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين العملاء وشركات التأمين، كما بادر بتوجيه عملاء شركات التأمين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة بشركات التامين.

لنشر فكر التأمين المستدام: توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام والاتحاد المصري للتأمين

على هامش فعاليات اليوم الأول لملتقى شرم الشيخ السنوي للتأمين وإعادة التأمين تمت مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام والاتحاد المصري للتأمين لدعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوي الثقافة التأمينية وخاصة في مجال التأمين المستدام. وقع على الاتفاق سينا حبوس المدير التنفيذي للمركز الإقليمي للتمويل المستدام والدكتور طارق سيف الأمين العام للاتحاد المصري للتأمين بهدف نشر مفاهيم التمويل المستدام في سوق التأمين المصري، والدخول في شراكة استراتيجية مع الاتحاد المصري للتأمين لتشجيع صناعة التأمين على تطوير استراتيجيات التأمين المستدام داخل الشركات.

وأوضحت الهيئة أن الاتفاق مع الاتحاد يمثل آلية عمل تُمكن المركز من تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية معتمدة لقطاع التأمين المصري بما يُسهم في رفع الوعي والثقافة بمبادئ التنمية المستدامة والتمويل المستدام والتأمين المستدام. فضلا عن مناقشة المشاريع والمبادرات المقترحة في مجال التمويل والتأمين المستدام لخلق فرص استثمارية جديدة لدى كافة المؤسسات والجهات والشركات العاملة بقطاع التأمين، كما سيلتزم المركز بتقديم كافة المساعدات للاتحاد المصري للتأمين للتعريف بإعلان نيروبي المتعلق بالتأمين المستدام بهدف التشجيع على تطبيقه، وهو الإعلان الذي بمقتضاه يلتزم قادة صناعة التأمين بقارة أفريقيا بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد المصرى للتأمين ووزارة الهجرة وشؤون المصريين فى الخارج

تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، و الاتحاد المصري للتأمين، وذلك لتنسيق التعاون في مجال توفير الحماية التأمينية للمصريين العاملين والمقيمين بالخارج لأول مرة، من خلال إصدار وثيقة تأمين اختيارية، من أجل توفير التغطية التأمينية في حالات الوفاة نتيجة لحادث ونقل الجثامين وصرف التعويضات المناسبة.ويأتي توقيع مذكرة في إطار دعم جهود الدولة المصرية لحماية المصريين العاملين بالخارج، واستجابة لطلبات المواطنين المصريين في دول الخليج تحديدا، على أن تطبق لكافة العاملين والمقيمين بالخارج، بما يسهم في تقوية أواصر الانتماء للوطن، وكذلك تطوير ورفع كفاءة الوعي التأميني والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية.

وبمقتضى مذكرة التفاهم تشمل التغطية التأمينية جميع المصريين العاملين بالخارج، لما لذلك من أثر إيجابي في الاستفادة من المزايا التأمينية التي يحتاجها المصريين العاملين بالخارج. وتنفيذ كافة الفعاليات من (حملات توعية – ندوات – ورش العمل وغيرها) لرفع الوعي التأميني، والتعاون لإعداد وثيقة تأمين اختيارية ضد الحوادث الشخصية التي تتضمن التغطيات التأمينية التي يحتاج إليها المصريين العاملين بالخارج وإعداد الدراسة اللازمة لتسعيرها، والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة وبالأخص الهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بوثيقة التأمين التي تغطي العاملين بالخارج. كما تتضمن بنود مذكرة التفاهم الالتزام نحو عمل الترتيبات اللازمة مع الجهات المعنية لإصدار وثائق التأمين وتحصيلها إلكترونيا، بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية والحصول على موافقتها، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول المصريين العاملين بالخارج على التعويضات المستحقة لهم في حالة حدوث الخطر المؤمن منه، فضلا عن عمل الدراسات اللازمة لمراجعة تسعير الوثيقة بناء على النتائج الفعلية.

الرقابة المالية تبادر بوضع إطار تنظيمي يوظف الأفكار الإبداعية واستخدامات التكنولوجيا في أنشطة التأمين

دشنت الهيئة ورشة عمل بعنوان" التشريع للأفكار الإبداعية في مجال التأمين" ومناقشة كيفية الرقابة على استخدام التكنولوجيا في النشاط التأمينى وذلك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية GIZ ومشاركة العديد من ممثلي الإدارات الفنية بالهيئة. و يأتي الإعداد لورشة العمل في إطار استعدادات الهيئة لصدور قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وكذلك قانون التأمين الموحد، والذين

يهدفان إلى تعزيز استخدام الرقيب للتكنولوجيا الحديثة(SupTech and RegTech) ، والمبتكرة بهدف تيسير قيامها بدورها الرقابي على الجهات الخاضعة لها بشأن الالتزام بمعايير الشفافية، وحماية حقوق حملة وثائق التأمين واعتماد أدوات تكنولوجية حديثة ومبتكرة لتيسير الوصول إلى المنتجات التأمينية، بما يعزز التحول الرقمي لقطاع التأمين وتحقيق الشمول التأميني.

ويعتبر نشاط التأمين من الأنشطة الحيوية لإقتصاديات الدول والتي تساهم في إدارة المخاطر وتعبئة المدخرات على المستوى القومي، لذلك يجب على الشركات التوافق مع معايير العمل الجديدة وأيضا يجب على الجهات الرقابية أن تتسم قواعدها الرقابية والإشرافية بالمرونة والتوافق مع تلك المعايير وبما يسمح بتوظيف استخدام التكنولوجيا في تحقيق الأهداف الموضوعة والوصول بالخدمات المالية والتأمينية بسهولة ويسر لكافة المتعاملين في تلك الأنشطة.

وأكدت الهيئة أن توظيف التكنولوجيا المالية داخل نشاط التأمين ضرورة حتمية ، تقوم الهيئة بتنفيذ مشروعين متكاملين في ذات الوقت أولاً إصدار ورقة عمل من خلال احدى الجهات الاستشارية الدولية عن التحديات والفرص من تطبيقات التأمين على أجهزة المحمول Mobile Insurance Applications وكيفية إدارة العلاقة والتنسيق بين الجهات المختلفة بشأن تفعيلها ومتطلبات الرقابة عليها، والمشروع الثاني والذي أطلق عليه Regulation for Innovation، للاطلاع على تجارب الأسواق الدولية بشأن قواعد تنظيم ورقابة استخدام التكنولوجيا في مجالات وأنشطة التأمين لتحديد الفرص والتحديات وبناء نظام رقابي مرن يساهم في تعزيز التحول الرقمي واستخدام تحليل البيانات الكبيرة وتطبيقات الذكاء الإصطناعي في قطاع التأمين.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهى الصغر.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: info@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg